الإصلاحيون الإسلاميون في إيران وتركيا، مفارقة الاعتدال

كتبه: جوناش مراد تزجور

مارسيا هيرمانسن

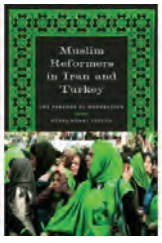

في هذا الكتاب الرائع والجذاب، يحلل جوناش مراد تزجور، أستاذ العلوم السياسية المتدرب في جامعة ميتشيغان، والمدرس حاليًّا في جامعة ليولا في شيكاغو، حالتين مثيرتين للاهتمام من الأحزاب السياسية "الإسلامية المعتدلة" المعاصرة؛ جبهة الإصلاح الإيرانية وحزب العدالة والتنمية في تركيا.

عادة يتوقع المرء وجود تناقض صارخ عند مقارنة التطورات الإيرانية والتركية، حيث إن الفرق شاسع بين تركيا العلمانية والدولة الثيوقراطية في إيران. وفقًا لتزجور، يمثل هذان الحزبان أبرز الأحزاب في مرحلة ما بعد الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط، وبالتالي فإنه يتعين على أي باحث في العلوم السياسية معرفة ما إذا كانت هناك خصائص وسمات مشتركة بينهما.

يستخدم تزجور هذه المقارنة لاختبار نظرية معينة في العلوم السياسية، متعلقة بالاعتدال. فالمنطق الشائع يرى أن الجماعات الأكثر راديكالية ستعتدل، عندما تحاول تحقيق اندماج وتكامل مع الأنظمة الشرعية المنتخبة. لقد حظي هذا البحث بأهمية خاصة لدى المحللين وصناع القرار الأكاديمي عند تقييم دور الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي، وقدم عددًا من الاستراتيجيات المناسبة لإدماجهم في المجتمع المدني.

كان هناك إجماع عام على أن الاعتدال يحدث لأن التغييرات السلوكية اللازمة لمشاركة هذه المجموعات بنجاح في الانتخابات ستؤدي في نهاية المطاف إلى تغييرات في وجهات نظرهم وفكرهم على الصعيدين الفردي والجماعي. وفي المقابل، فإن قمع الدولة سيضعف من عزيمتهم الانتخابية، وسيجعلهم يتمسكون بالمبادئ المتشددة لهذه الحركات.

يلاحظ تزجور، أنه في الحالتين التركية والإيرانية، كان قادة هذه الحركات معتدلين بالفعل، وبالتالي لا يمكننا أن نخلص إلى أن الاعتدال جاء بسبب مشاركة أحزابهم في العملية الانتخابية. بل أكثر من ذلك، يتعمق تزجور في طبيعة "الاعتدال"، وبالأخص في نتائجه نحو مسار التحول الديمقراطي في هذين البلدين، وفي سياقات أخرى.

وفي تحليل مفصل للحالتين، يختبر تزجور نظرية الاعتدال، ويلاحظ أن "الاعتدال" كان سمة تاريخ هذه الأحزاب الحديثة في مرحلة ما بعد الحركات الإسلامية في تركيا وإيران، لكنه لم يجعل هذه الأحزاب ديمقراطية بشكل تام، بمعنى الدعم التام لمبادرات تعزيز حقوق الإنسان أو تبني الشفافية.

يتألف الكتاب من تسعة فصول، ومقدمة، تليها مناقشة كيفية تحول الحركات الإسلامية إلى أحزاب إصلاحية معتدلة، والتداعيات المترتبة على نظرية الاعتدال. ومن أجل توضيح معالم حجته، يقدم تزجور لمحة عن تطور نظرية الاعتدال، متتبعا أعمال روبرت ميشيل عن الأحزاب الاشتراكية الراديكالية في أوائل التسعينيات. ويرى أن هناك ثلاثة عناصر تؤدي إلى الاعتدال؛ تجربة هذه الحركات مع القمع الذي تمارسه الدولة، والمشاركة في المنافسة الانتخابية، والحاجة لتطوير الموارد التنظيمية الكافية (ص 31). ويوضح أنه تم رصد عوامل مماثلة في ظهور الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا التي انتقلت من سياسة الهوية الطائفية إلى احتضان منابر أكثر انفتاحًا واتساعًا.

يستعرض الفصل الثالث العناصر النظرية والتاريخية في العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، ويتتبع أمثلة للحالات الديمقراطية الفعلية في البلدان الإسلامية، لإثبات أن الإسلام في جوهره ليس ضد الديمقراطية، سواء نظريًّا أو فعليًّا. كما أن التحليلات التي يقوم بها المثقفون الإسلاميون توضح أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان، ويمكن الاستناد إلى المبادئ الإسلامية وتفسيرها لتعزيز حقوق الإنسان، وسيادة القانون، ومساءلة السلطة. كما يشدد تزجور على ضرورة توضيح هذه المعلومات وتحليل الديمقراطية الفعلية في سياق السياسية الإسلامية. وبالاعتماد على أمثلة من الدراسات الاستقصائية التي أجريت مؤخرًا في البلدان الإسلامية، يشير تزجور إلى بعض التناقضات في التفسيرات الثقافية لتطور الديمقراطية أو غيابها في المجتمعات الإسلامية، ويبين أن مفاهيم مثل الديمقراطية، أو حتى الشريعة، تتكافئ بين الدول.

يتناول الفصل الرابع كيفية تعامل الإصلاحيين الإسلاميين مع العناصر الديمقراطية والعلمانية والليبرالية ويتعقب كيف تطور الفكر الإسلامي مع انتهاء الاستعمار، وكذلك رد الفعل على الاشتراكية والشيوعية، وغيرها من القضايا. وفي حين أن الأحزاب الإصلاحية الحالية لا تعمل على إقامة دولة إسلامية شمولية على النحو الذي رسمه المودودي أو سيد قطب، إلا أنها تتبنى مواقف محافظة دينية. ويشير تزجور في مقدمته، إلى أن هذا البعد غير الليبرالي في تلك المرحلة غير كاف للتحول الديمقراطي، حيث إن تلك الأحزاب لم تستوعب بشكل تام التعددية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، كل هذه الأحزاب عرضة لاتهامات خصومهم بأنهم لا يؤيدون المبادئ الأساسية للأنظمة الوطنية التي يتبعونها. وهو ما يعني التحول عن برامجهم الإصلاحية من أجل البقاء السياسي.

يناقش الفصل الخامس البيئة المؤسسية للإصلاحيين الإسلاميين في إيران وتركيا من خلال مناقشة المواضيع بشكل محدد ومفصل، مثل النظام الدستوري والسياسي، ودور العوامل الاقتصادية الحالية، والأجهزة العسكرية والأمنية. ويتناول الفصلان السادس والسابع على التوالي، تاريخ الأحزاب الإيرانية والتركية والانتخابات الأخيرة. عمومًا، تعد جبهة الإصلاح الإيرانية حركة منبثقة عن ثورة شعبية، لإقامة نظام ثيوقراطي. في التسعينيات، أصيب العديد من اليساريين بخيبة أمل مع تطور الأحداث في الجمهورية الإسلامية بعد الثورة الإسلامية في عام 1979. وعلى الرغم من أن نجاح الاصلاحيين في الانتخابات في عام 2000، أوصل خاتمي إلى السلطة، إلا ان المجلس الحاكم استمر في تضييق الخناق على الإصلاحيين، وإغلاق الصحف واعتقال الناشطين. وفي انتخابات عام 2004 تم إقصاء الكثير من المرشحين الإصلاحيين. وفي يونيو من عام 2005، أنهى انتخاب أحمدي نجاد عهد الإصلاحيين الأول، واتضح أن حركة الإصلاح الإيرانية غير قادرة على الاستمرار.

أما قصة حزب العدالة والتنمية، فتعد إحدى قصص النجاح الانتخابي، الذي تبعه إصلاحات لم يسبق لها مثيل (بعضها بدافع الالتحاق بالاتحاد الأوروبي)، وزيادة النمو الاقتصادي، وبسط نفوذ تركيا السياسي. وبينما يتهم تزجور حزب العدالة والتنمية بارتكاب أخطاء في قضايا مثل حقوق الأقليات العرقية، فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت الضغوط الداخلية أو الخارجية هي التي أعاقت تحركات الحزب التقدمية.

على مدار العقد الماضي، تابع تزجور عن كثب صعود حزب العدالة والتنمية واستطاع إجراء أبحاث خلال الدورات الانتخابية لعام 2002 و2007. وكان تحليله للمشهد السياسي التركي عميقًا ودقيقًا. وعلى الرغم من أن أعماله الحديثة كانت تركز على إيران، إلا أنه استطاع إجراء بعض الدراسات والأبحاث في عدة مناسبات وخاصة خلال انتخابات 2005 و2008. ومع أن منهجية دراسته نوعية أساسًا، إلا أنها تتضمن بيانات ودراسات استقصائية أجراها المؤلف وحللها، ولاسيما نتائج الانتخابات.

في الفصلين الختاميين، الفصل الثامن والفصل التاسع، يُلاحظ أن أحد التحديات الرئيسة الذي يواجه فرضية هذه الدراسة، هو: لماذا استطاع حزب العدالة والتنمية أن ينجح، ويحافظ على هذا النجاح في تركيا في حين أن الإصلاحيين الإيرانيين لم ينجحوا سياسيًّا؟ ثم يوضح الكاتب الفرق بين تعامل الدولة مع الجماعات الإسلامية وتعامل الدول الضعيفة مع الحركات الإسلامية مثل حماس وحزب الله، تلك المنظمات القوية، ويخلص إلى أن هذه المنظمات ينقصها وجود ما يحفزها نحو الاعتدال في الوقت الراهن.

أما بالنسبة لشرح فشل جبهة الإصلاح الإيرانية، فيلاحظ أنه مع مرور الوقت أصبحت الجبهة بعيدة ومنعزلة عن النشطاء في مجالات حقوق المرأة والجمعيات الطلابية، والحركات العمالية. فالعمل داخل النظام الانتخابي وحده لا يكفي لمواجهة إجراءات الدولة الإيرانية الاستبدادية. لكن في حالة حزب العدالة والتنمية، يرى تزجور أن نقاط الضعف تكمن في "الأوصياء" على الجمهورية. إلا أنه مع النجاح الذي حققه حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام 2011، ارتفع سقف التوقعات بحدوث المزيد من الإصلاحات؛ ومنها تعديل الدستور، الذي سيكون بمثابة اختبار لصدق، وعزم الحزب على تعزيز الديمقراطية.

يوضح الكاتب أن اهتمام العالم انصب على انتفاضة عام 2009 في إيران عندما ادعت الحركة الخضراء الإصلاحية الداعمة لموسوي أن الانتخابات التي فاز فيها المتشددون بزعامة أحمدي نجاد فوزًا ساحقًا، قد زورت. وعلى الرغم من احتشاد المعارضة والاحتجاجات الكبيرة، إلا أن القمع الحكومي أسكت الحركة في نهاية المطاف. على كل حال، فإنه في أعقاب الربيع العربي عام 2011، اتضح أن السبيل الوحيد لإزاحة الاستبداد في مثل هذه الحالات هو العصيان المدني بدلًا من الإجراءات القانونية والمفاوضات. إذن اختلاف الثقافات السياسية وفكر الأنظمة في تركيا وإيران لعب دورًا حاسمًا في مصير الإصلاحيين المعتدلين، على الرغم من العوامل المشتركة في عمليات اعتدالهم.

يعد هذا الكتاب إضافة قيمة إلى ما كتب حول السياسة المعاصرة في الشرق الأوسط، وقد صيغ بأسلوب واضح وسهل. سيستفيد من هذا الكتاب، المهتمون بنظرية العلوم السياسية وكذلك الباحثون في مجال الديمقراطية، ودراسات الشرق الأوسط المعاصرة، وخاصة فيما يتعلق بالتطورات الراهنة في إيران وتركيا.